مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٦٨

الأربعاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورنتي سوليث	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيدة فرونتيسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيدة إدجانغ مانغوي
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53) (٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/874)

1831199 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهة من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/874)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في جلسة اليوم.

باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كارلوس هولمس تروخييو، وزير خارجية كولومبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس للوثيقة S/2018/874، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أرنو.

السيد أرنو (*تكلم بالإنكليزية*): أشعر بالامتنان لإتاحة هذه الفرصة لي لعرض تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/874). ومن دواعي سروري البالغ أن أتمكن من القيام بذلك في حضور وزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخييو، وأحد أقرب شركائنا في الحكومة الكولومبية، السيد إميليو خوسي أرتشيلا، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع.

كما يسرني أن أبلغ المجلس بأنه منذ إصدار تقرير الأمين العام، فإن الآليات الرئيسية المتاحة من أجل تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم – وخاصة الأحكام بشأن إعادة إدماج الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – قد استأنفت أعمالها للمرة الأولى منذ تولي الحكومة الجديدة. وتشمل تلك الآليات لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه؛ والمجلس الوطني لإعادة الإدماج؛ والمجلس التقني للإشراف على أمن المقاتلين السابقين؛ والفريق العامل المعني بالضمانات القانونية.

وتشارك البعثة في العديد من تلك الآليات، ونرحب بروح التعاون التي ما برحت تسود اجتماعات تلك الهيئات. ونحن على ثقة بأن هذه الروح ستستمر في الأسابيع والأشهر القادمة. وعلى نحو ما قال الأمين العام عدة مرات، فإن إعادة الإدماج في ظل الظروف الراهنة في كولومبيا مهمة معقدة للغاية، ويتعين على الجانبين الاضطلاع بدور هام في استكمالها بنجاح. وبينما تستأنف هاتان الهيئتان عملهما، فإن إجراء تقييم موجز للمرحلة التي وصلت إليها عملية إعادة الإدماج يبدو مطلوبا، اقترانا باستعراض التحديات التي تنتظرنا في مختلف الجوانب، وهي المشاركة السياسية، والأمن، والفرص الاقتصادية، والضمانات القانونية.

وفيما يتعلق بالمشاركة السياسية – وهو تطلع محوري للقوة الثورية البديلة المشتركة ومن بين الاعتبارات الأساسية وراء قرارها بالتفاوض لإنهاء النزاع – فإننا ننظر على نحو إيجابي إلى الحالة الراهنة. فقد تولى ثمانية من ١٠ من ممثلي القوة الثورية الذين حصلوا على مقاعد في مجلسي الكونغرس مسؤولياتهم ويسهمون في المناقشات والأنشطة التشريعية لهذين الهيئتين.

ونرحب بالروح الجماعية التي يتم إظهارها في الكونغرس على الرغم من الخلافات السياسية الحادة. كما نلاحظ التغلب إلى حد كبير على الصعوبات المالية التي تقوض مشاركة القوات في الانتخابات التي جرت في بداية هذا العام. ونقدر إشراك أعضاء الكونغرس التابعين للقوة الثورية في الجهود التي يبذلها الرئيس دوكوي ماركيث لبناء توافق سياسي في الآراء بشأن مسائل السياسة العامة..

وفيما يتعلق بالأمن الجسدي، فقد لاحظ أعضاء المجلس من خلال تقرير الأمين العام التناقض الصارخ بين حالة رجال العصابات السابقين الذين يخضعون لتدابير أمنية توفرها الدولة، ومن هم خارج نطاقها. وقد كان المحيط الأمني الذي يحمي المناطق المحددة التي تجري فيها عملية إعادة الإدماج فعالا على الرغم من أنه لم يكن خاليا من الحوادث، وكذلك أفرقة الحماية اللصيقة التي منحتها الوحدة الوطنية للحماية التابعة لوزارة الداخلية لمئات من قادة القوة الثورية والأشخاص المقيمين في مناطق إعادة الإدماج. وأشير إلى أن الهدف الوارد في اتفاق السلام المتمثل في تدريب واستقدام ١٢٠٠ من موظفي الحماية اللصيقة، على وشك الاكتمال. وتشكل النساء عددا كبيرا من هؤلاء الأفراد، للمرة الأولى في الوحدة الوطنية للحماية.

ولمعالجة المخاطر الأمنية خارج مناطق التدريب وإعادة الإدماج، تقدم الشرطة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – التدريب في مجال الحماية الذاتية. وقد نشرت الوحدة الوطنية للحماية وقوات الأمن والبعثة أفرقة ثلاثية في ١٨ مقاطعة حيث تتواجد مجموعات من المقاتلين الذين أعيد إدماجهم. وتقوم هذه الأفرقة برصد الحالة الأمنية عن كثب في هذه المناطق، واتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء. ومع وصول عدد أفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – الذين قتلوا خارج نطاق مظلة الأمن الحكومية الآن إلى ٧٤ شخص منذ توقيع اتفاق السلام، من الواضح أنه من الضروري أن تحدث هذه التدابير أثرا عما قريب.

ولا تزال إعادة الإدماج الاقتصادي حتى اليوم مصدر قلق شديد. ولا تزال الغالبية العظمى من العاملين في عملية إعادة الإدماج بدون آفاق اقتصادية واضحة عدا الراتب الشهري الذي سيتوقف بحلول آب/أغسطس من العام المقبل. ولذلك، فإن أمام المجلس الوطني لإعادة الإدماج الذي استأنف عمله مهمة جسيمة، في الظروف الصعبة المتمثلة في ازدياد التشتت الجغرافي للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وللنجاح فيما فشل في تحقيقه المجلس السابق، فإنه يحتاج إلى توافق متين في الآراء بشأن النهج التي يتبعها تجاه المشاريع الإنتاجية والأراضي، والمزجعلى النحو المناسب بين الإدماج الجماعي والفردي.

وتتقاسم الحكومة والقوات المسلحة الثورية والمجلس ذاته بعض الدروس المستفادة من السنة الماضية. وتشمل هذه الدروس الحاجة إلى ربط إعادة الإدماج بصورة مباشرة بالتنمية المحلية على نحو أكبر، وتمكين السلطات المحلية، وإقامة روابط على نحو أكثر انتظاما مع القطاع الخاص والجامعات والجهات الفاعلة الأخرى التي لديها الرغبة والقدرة على المساعدة لإعادة الإدماج في الأجل الطويل. وتعد الموارد، بطبيعة الحال، أمرا حاسما. وقد أحطنا علما بأن الميزانية المقترحة للحكومة لعام ٢٠١٩ تنص على الحفاظ على الإنفاق العام على إعادة الإدماج عند نفس المستوى الذي كان عليه في العام الماضي.

ويحدونا الأمل في أن يصدق الكونغرس الكولومبي على ذلك الاقتراح. وأود أن أضيف أن البعثة والأمم المتحدة ككل ستواصلان بذل قصارى الجهود لدعم إعادة الإدماج الفعالة. وفي ذلك الصدد، أود أن أنوه بالبلدان التي مكن دعمها الطوعي البعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري من تعزيز إسهاماتهما في المشاريع الإنتاجية.

وفضلا عن الحاجة إلى توسيع وتسريع جهود إعادة الإدماج الاقتصادي، فإن من بين المواضيع المثيرة للقلق المتزايد في هذه المرحلة هو الشعور بالغموض القانوني الذي لا يزال منتشرا فيما بين الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية. وكما ورد في التقرير السابق للأمين العام (S/2018/723)، فإن الإحساس بعدم اليقين قد عرقل عملية إعادة الإدماج خلال العامين الماضيين بسبب الجدل الدائر حول اتفاق السلام والمناقشات السياسية والقانونية والدستورية المطولة بشأن إنشاء الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وبالرغم من أن حكم المحكمة الدستورية الصادر في آب/أغسطس الماضي أكد سلطات الولاية القضائية، لكنه لم يبدد التساؤلات المستمرة عن دورها في بعض القطاعات. وهذه الحالة ليست حكرا على كولومبيا. فالتوفيق بين السلام والعدالة في كل مكان مسألة مثيرة للجدل وعاطفية. وللتغلب على ذلك، سعت عملية السلام الكولومبية إلى الابتكار من خلال الجمع بين كافة الضمانات لمراعاة الأصول القانونية ومشاركة الضحايا والمنافع المتوخاة من الجزاءات التي تهدف إلى الإصلاح. وذلك حل واعد لتسوية معضلة قديمة وصعبة.

ويستحق القضاة، الذين يتحملون اليوم مسؤولية صعبة لكشف الحقيقة للضحايا وتوفير تعويضات لهم وإمكانية الوصول بشكل موثوق إلى العدالة الانتقالية لأطراف النزاع، احترام ودعم مؤسسات الدولة والتعاون الكامل من قبل جميع الأشخاص الخاضعين لولايتهم القضائية. كما إنهم يستحقون دعم المجتمع الدولي. إن مجال تسوية النزاعات ككل سيستفيد عندما تنجح الولاية القضائية الخاصة. وأكرر أن الدعم المالي أيضا له بعد بالغ الأهمية بالطبع. وأرحب بأنه جرى للتو توفير الأموال المخصصة لنظام محامي المحكمة الملحق بالولاية القضائية. ونلاحظ أيضا أن الحكومة اقترحت زيادة طفيفة في ميزانية الهيئات الثلاث التي يتألف منها نظام الحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار، ونأمل مرة أخرى في أن يوافق البرلمان على ذلك الاقتراح.

يستمر للأسف القتل المأساوي للقادة الاجتماعيين. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، وفي مقاطعة كاوكا، قُتل منسق إحدى لجان استبدال محاصيل الكوكا وقُتل أيضا ولداه. ويظهر قتل هذا القائد الذي كان يشجع برنامجا ترعاه الحكومة يشكل جزءا من اتفاق السلام جرأة القتلة والحاجة الملحة لحشد مؤسسات الدولة لمنع ارتكاب تلك الجرائم وملاحقتها قضائيا. ونتشاطر تماما الشعور بالحاجة الملحة الذي أعرب عنه الرئيس والمدعي العام وسلطات المقاطعات والسلطات الوطنية الأخرى وكذلك المجتمع المدني الذين أيدوا في آب/أغسطس الاتفاق الوطني من أجل الحفاظ على حياة القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم. وكخطوة أولى صوب ترجمة ذلك الالتزام إلى عمل لوقف أعمال القتل، نتطلع بشغف إلى خطة العمل التي تعدها الحكومة لتنفيذ الاتفاق الوطني.

قبل أن أختتم بياني وباسم كل العاملين في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، أود أن أعرب عن امتناننا العميق لحكومة كولومبيا وللقوة الثورية البديلة المشتركة، وخاصة للمجلس على دعمه لتمديد ولايتنا. ونحن نؤمن بأننا قد أسهمنا في التغلب على تحديات عديدة واجهها تنفيذ اتفاق السلام وفي الحفاظ على الثقة في المستقبل. وقد قررت الإدارة الجديدة الاضطلاع بمسؤولية عظيمة للمضي قدما بتنفيذ عملية السلام. والبعثة والأمم المتحدة ككل ملتزمان بمواصلة القيام بدورهما لضمان النجاح.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد أرنو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أرنو على إحاطته الإعلامية التي تتوافق إلى حد كبير مع تقييمنا وتحليلنا للتطورات خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية تروخيو في مجلس الأمن للمرة الأولى.

ترحب المملكة المتحدة بالتزام كولومبيا المستمر والذي أشار إليه بوضوح الرئيس دوكوي لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وكما قلنا جميعا مرارا في هذه القاعة، فإن الاتفاق يمثل فرصة لإحلال السلام الدائم في كولومبيا فضلا عن أنه مثال إيجابي يُحتذى به في العالم أجمع.

وكما قال الممثل الخاص للأمين العام أرنو، نرحب أيضا بالخطوات التي اتخذتها حتى الآن الحكومة الجديدة، بما في ذلك الالتزام بالدفع قدما بإعادة الإدماج الفعالة للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي فضلا عن شغل المناصب الرئيسية في المؤسسات الهامة لعملية السلام، ولا سيما لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه والمجلس الوطني لإعادة الإدماج. ونتشاطر أمل الأمين العام في أن تواصل المؤسسات الكولومبية تنفيذ عملية السلام، بما ذلك الأمن والتنمية وسيادة القانون في مناطق النزاع وبناء نظام عدالة فعال وتقديم التعويضات للضحايا والالتزام الأساسي تجاه من ألقوا أسلحتهم.

إن التقدم المحرز مؤخرا في التحقيق في الحالات الأولية من جانب الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام خطوة رئيسية على طريق تحقيق تلك الأهداف، ونشجع جميع الأطراف على دعم العمل الهام للغاية الذي تضطلع به تلك المؤسسة، ولكن كما قال الأمين العام، فإن التحديات الماثلة لا تزال هائلة. ويساورنا القلق البالغ حيال اتجاهين هامين ومقلقين.

أولا، تسلط مغادرة العديد من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لبعض المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج الضوء على أوجه القصور في عملية إعادة الإدماج. ونتفق مع الأمين العام على ضرورة استئناف أنشطة إعادة الإدماج الاقتصادي على نطاق أوسع وبصورة أسرع مما هي عليها الآن وأنه يجب كفالة أمن أعضاء القوة الثورية البديلة المشتركة.

ثانيا، إننا نشاطر الأمين العام قلقه بشأن زيادة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وتنافس الجماعات الإجرامية من أجل السيطرة على الأراضي واستمرار العنف، الذي ما زال يحصد أرواح المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين. ونرحب بالتزام الرئيس دوكوي بمعالجة تلك المسائل، ونتطلع إلى تنفيذ الجهات التي وقعت على الاتفاق الوطني للحفاظ على حياة القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم في ٢٣ آب/أغسطس لالتزاماتها.

ومن هذا المنطلق، نرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونأمل ونعتقد أن بعثة التحقق ستواصل القيام بدور هام في الحفاظ على الثقة والتعاون بين الأطراف وتشجيعها على العمل معا في تنفيذ السلام. ومن جانبنا، فإن المملكة المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بالعمل مع الحكومة الكولومبية، أسوة بما قمنا به في الماضي، فيما تعمل كولومبيا على ضمان إحلال سلام دائم ومستدام.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة وبالإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها السيد جان أرنو ونشيد بالعمل الذي يقوم به هو وفريقه. كما نرحب بمشاركة السيد كارلوس هولمس تروخيو، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إيميليو أرشيليا، المستشار السامي المعني بمرحلة ما بعد النزاع.

إن بيرو تتابع باهتمام خاص عملية السلام في جمهورية كولومبيا الشقيقة وتدعمها دعما راسخا. ونشدد على التزام بلدنا بإحلال السلام المستدام والخطوات التي اتخذتها حكومة

الرئيس إيفان دوكوي لتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم على أساس التوافق الوطني.

ونرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، الأمر الذي يعكس رغبة الأطراف في مواصلة الاستفادة من الدعم الجيد الذي توفره المنظمة وكذلك وحدة المجلس في دعمه لعملية السلام. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به السيد أرنو وفريقه.

ونرحب أيضا بتعيين مسؤولين كبار في لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق بشأن تطبيق الاتفاق النهائي، وفي المجلس الوطني لإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية للضمانات الأمنية. ونعتقد أن هذا من شأنه تنشيط الآليات القائمة من أجل تنفيذ اتفاق السلام.

ونسلط الضوء أيضا على المبادرة الجديدة للإدارة من أجل العمل على وضع ميثاق لمكافحة الفساد بالاشتراك مع جميع الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ونحن نعتبر أن المسألة ذات الأولوية القصوى بالنسبة للحكومة أن تدعو لبذل الجهود الوطنية بشأن هذا الموضوع الرئيسي، وتتولى قيادتها لبناء مجتمع سلمي وعادل وشامل للجميع. ونرى أن كل هذه التطورات أنباء طيبة وتسمح لنا بالنظر بتفاؤل إلى المستقبل في مواجهة التحديات التي تطرحها هذه العملية في المسائل المتصلة بالأمن، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وسيادة القانون.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نشدد على أهمية الميثاق الوطني الذي تدين فيه القوى السياسية في البلد عمليات اغتيال القادة السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو ما حدث للأسف. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية التدابير المعتمدة في ما يسمى المناطق الإقليمية وآليات الحماية اللصيقة للتصدي لوجود الجماعات الإجرامية في المناطق الريفية في جميع أنحاء الإقليم.

ونؤكد أيضا الحاجة إلى قيام المدعي العام بإجراء التحقيقات في الوقت المناسب في القضايا المعروضة عليه، وكفالة الوصول إلى العدالة. ونثني على عمل أمين المظالم، ولا سيما من خلال نظام الإنذار المبكر، وأهمية التنسيق الوثيق مع المؤسسات الوطنية الأخرى ذات الصلة من أجل الحد من ضعف النساء والأطفال والأقليات العرقية.

وفيما يتعلق بعملية إعادة الإدماج، نلاحظ تحول القوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى حزب سياسي ومشاركتها في الحياة الديمقراطية. ونشير أيضا إلى الزيارة التي قامت بها مؤخرا لجنة السلام التابعة لمجلس الشيوخ إلى منطقة إقليمية لتدريب وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في سان فيسينتي ديل كاغوان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الموارد المخصصة للإدماج الاجتماعي – الاقتصادي، مع التركيز الإقليمي والمحلي من شأنه تعزيز التنمية الاقتصادية وعملية المصالحة دونما شك. وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى البلد بعثة صندوق بناء السلام.

ونسلط الضوء على أن أكثر من ٠٠٠ ٧٧ أسرة كولومبية وقعت اتفاقات طوعية لاستبدال المحاصيل. وقد أثبتت تجربتنا الخاصة في مجال التنمية البديلة فعالية هذه المبادرات ما دامت مشاركة المجتمعات المحلية تحظى بالدعم الكامل من السلطات الوطنية. ونسلط الضوء على الدعم الذي تقدمه البعثة لتعزيز برامجها واستراتيجيتها لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤١٩ (٢٠١٨) الذي اعتمد مؤخرا بشأن الشباب، والسلام والأمن، ونثني على عملها مع المجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحوار والمصالحة.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، نؤكد أهمية دور الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام في تعزيز الوصول إلى العدالة والمصالحة الوطنية في كولومبيا.

وفي الختام، أرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام الكولومبية، التي تمثل قدوة لبقية العالم وتكتسي أهمية حاسمة في توطيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية المتعمقة اليوم بشأن العمل الممتاز الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخيو، الذي يشارك للمرة الأولى في جلسة علنية للمجلس بشأن كولومبيا منذ تولي رئيس كولومبيا منصبه في آب/أغسطس.

إن تنفيذ الاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وإرساء سلام مستقر ودائم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي يدخل مرحلة جديدة الآن. وفي أعقاب الانتقال السياسي بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، والتي أثنينا على تنظيمها بالفعل يجب على السلطات الكولومبية الجديدة الآن مواصلة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار اتفاق السلام، لا سيما إعادة إدماج المحاربين السابقين والضمانات الأمنية، على نحو ما ترصده بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، ترحب فرنسا بالقرار الذي اتخذته مؤخرا حكومة الرئيس دوكوي لملء المناصب الرئيسية في المؤسسات المسؤولة عن إعادة الإدماج، وفقا لاتفاق السلام. وفي سياق ذلك التغيير في الإدارة – وهو مؤشر في حد ذاته على حيوية الديمقراطية الكولومبية، بصرف النظر عن المواقف التي اتخذتها الأحزاب السياسية – أود أن أبدي ثلاث ملاحظات.

أولا، أود أن أشير إلى الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، التي هي ركيزة العدالة الانتقالية. إن الولاية القضائية المستقلة مسؤولة عن إعطاء ضمانات لكل من الضحايا والمشاركين في النزاع في إطار نظام شامل للعدالة والحقيقة والتعويضات وعدم التكرار. والاختيار الطموح للأطراف الموقعة على الاتفاق، الذي هو في نهاية المطاف تجديد هام يمكن احتذاؤه أو مواءمته في نزاعات أخرى، يتطلب السماح للقضاة بالاضطلاع بالواجبات القانونية بشكل مستقل، وقبل كل شيء، عدم تغيير القواعد التنفيذية للولاية.

وقد أتيحت لفرنسا الفرصة في عدة مناسبات لإظهار التزامها بركيزة العدالة الانتقالية، وأعتقد أن من المهم التأكيد على أن تواصل السلطات الكولومبية الجديدة، التي أظهرت عزمها على إبقاء كولومبيا على طريق السلام والازدهار، الحفاظ على استقلال الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وأن تبذل أقصى ما في وسعها من أجل تعزيز نظام العدالة والحقيقة والتعويضات وعدم التكرار.

أما النقطة الثانية فقد أثيرت في الاجتماعات السابقة، ولكنها لا تزال مطروحة. وأشير إلى تدهور الحالة الأمنية في مناطق النزاع السابقة. إن انعدام الأمن يؤثر على المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية، الذين أصبحوا أهدافا للجماعات الإجرامية التي تسعى إلى مد مناطق نفوذها. كما يؤثر على القادة الاجتماعيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يشاركون في برامج استبدال محاصيل الكوكايين. ويجب أن يدان القتلة بشدة. إن تحسين الحالة الأمنية في المناطق التي كانت تسيطر عليها القوات المسلحة الثورية يشكل تحديا كبيرا يجب على الحكومة الكولومبية الجديدة معالجته من أجل جني ثمار السلام. وعلى الرغم من اتخاذ بعض التدابير في هذا الصدد، تشجع فرنسا السلطات الكولومبية على مضاعفة جهودها من أجل توفير الخدمات العامة في تلك المجالات، وبالتالي بناء السلام الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، نرحب بالميثاق الوطني من أجل الحياة وتوفير الحماية للقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي اعتمد في ٢٣ آب/أغسطس.

ثالثا وأخيرا، إن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام يتوقف على نجاح إعادة الإدماج الاقتصادي. لقد فشل الكثير من المشاريع المدرة للدخل والتي بدأها المقاتلون السابقون بسبب الافتقار إلى الدعم. ولذلك، يجب حشد جميع الخدمات الحكومية ذات الصلة لمنح المقاتلين السابقين فرصة الإسهام في التنمية الاقتصادية لبلدهم. وتشمل العناصر الرئيسية للتنمية وإعادة الإدماج الحصول على الأراضي. ويتوقع إحراز التقدم في هذا المجال بصفة خاصة في أعقاب الالتزامات التي تعهدت بها حكومة كولومبيا، لأن تلك الأراضي هي التي ستطوي نهائيا صفحات ٥٠ سنة من النزاع وتشهد على التزام المقاتلين السابقين بتحسين أوضاع بلدهم.

ويمكن أن يعول شعب كولومبيا وحكومته الجديدة، ممثلة اليوم في وزير الخارجية، على الدعم الكامل والأخوي من جانب فرنسا في هذه المرحلة من بناء السلام التاريخي.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى العمل القيم للغاية الذي يقوم به. وما زلنا نؤيد بقوة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخييو. ونحن ممتنون جدا لالتزامه بجهود السلام، ونحن نعرف تفانيه الشخصي بالنسبة لهذه المسألة، استنادا إلى خبرته الطويلة جدا، بما في ذلك كمفوض سابق للسلام.

إن الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم في كولومبيا هو نتيجة لعملية تاريخية، ترمي إلى إنهاء أكثر من ٥٠ عاما من النزاع والعنف. وقد أثبتت كولومبيا أنه من خلال القيادة والحوار والدبلوماسية، يمكن وضع حد حتى لأصعب النزاعات.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه الكثير من النزاعات أكثر رسوخا، غدت كولومبيا مصدر إلهام كبير للعالم. فهي تعطي مثالا واضحا جدا على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يسهم في تحقيق السلام.

وينبغي الثناء على الرئيس دوكوي وقيادة القوة الثورية البديلة المشتركة لاستمرار إرادتهما السياسية والتزامهما بعملية السلام. فقد أتاح عزمهما على تنفيذ اتفاق السلام فرصة لتحقيق السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن وسيادة القانون في جميع أنحاء كولومبيا. وعلى الرغم من تحديد مسار لا رجعة فيه للسلام، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وكما يحدث كثيرا بعد حل النزاعات المعقدة والطويلة الأمد، فإن الأمر هذا متوقع. إن المشاركة المستمرة من جميع الأطراف تكتسي الآن أهمية بالغة. ولمعالجة الأسباب الكامنة التي أسهمت في تأجيج النزاع والعنف لسنوات عديدة، يجب حل المسائل المعلقة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نرى أن تعيين أعضاء لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، كان أحد الإجراءات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجديدة. ومما لا شك فيه أن اللجنة هي المنتدى المناسب للمضي قدما بتلك المناقشات.

وفي أعقاب النزاع، كما قال السيد جون أرنو للتو، غالبا ما يكون من الصعب تحقيق التوازن الصحيح بين السلام والعدالة. وفي الوقت نفسه، فإن الأمر يتعلق بمسألة ذات أهمية حاسمة لتحقيق السلام المستدام. والولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، بأهدافها لضمان الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، عنصر من العناصر الرئيسية للاتفاق. ويجب احترام استقلالها واستقلاليتها بصورة كاملة. ولا يزال التعاون فيما بين جميع الأطراف أساسيا ليتأتى إحراز التقدم بشأن ذلك الجانب المحوري من الاتفاق.

إن تحويل القوات المسلحة الثورية إلى حزب سياسي جزء أساسي من عملية السلام. ولكي يظل الاتفاق محتفظا

بمصداقيته، من الأهمية بمكان ضمان الحماية الفعالة والكافية. كما أنه عنصر هام إذا ما أريد للاتفاق أن يكون نموذجا للجهود الأخرى، بما في ذلك العملية مع جيش التحرير الوطني. وتفيد التقارير بأن قتل المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المجتمعات المحلية وأفراد القوات المسلحة الثورية وأفراد أسرهم مستمرٌ دون هوادة. وهذه مسألة تثير بالغ القلق وتؤكد على ضرورة قيام الدولة بملء الفراغ في السلطة والمحافظة على سيادة القانون. ولذلك، فإننا نرحب بالميثاق الوطني من أجل الحياة ومن أجل حماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، المعتمد في ٢٣ آب/أغسطس.

ومن المهم تحقيق الأمن والتنمية وسيادة القانون في المناطق المتضررة من النزاع. إننا نرحب بتشديد الرئيس دوكوي على زيادة تركيز وتنسيق الإجراءات التي تتخذها الوكالات الحكومية. وينبغي أن يقترن تعزيز وجود السلطات المدنية والوكالات التي تقدم الخدمات إلى المجتمعات المحلية بالجهود الرامية إلى تحسين الأمن في المناطق المتضررة من النزاع. ويجب توفير الموارد اللازمة لإيصال المؤسسات الكولومبية إلى جميع أنحاء البلد، فضلا عن تعبئة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل دعم ممكن لذلك المسعى.

ونواصل التشديد على أهمية الإدماج التام لأفراد القوات المسلحة الثورية الكولومبية، سياسياً وقانونياً واجتماعياً واقتصادياً. ويشمل ذلك تنفيذ المشاريع الإنتاجية، فضلا عن معالجة المسألة الرئيسية المتمثلة في الحصول على الأراضي. ونرحب بالدعم الثابت من الرئيس دوكوي لإدماج أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بجيش التحرير الوطني، نحن نرحب باستمرار الاتصال المباشر بين أفراده والحكومة. وستساعد السويد العملية قدر الإمكان، بوصفها عضوا في ”مجموعة بلدان الدعم والمتابعة والتعاون على طاولة المفاوضات“.

ونرحب بالتزام نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميريث بمواصلة الحوار مع الجماعات النسائية. إن التنفيذ الفعال لأحكام اتفاق السلام المتعلقة بنوع الجنس لا يزال أمرا بالغ الأهمية لتحقيق السلام المستدام. ونأمل أيضا أن تصبح بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي نتابعها باهتمام كبير، جديرة بالدراسة كنموذج لأفضل الممارسات عندما يتعلق الأمر بالشباب وتنفيذ القرار ٢٤١٩ (٢٠١٨).

وفي الختام، لقد قطعت كولومبيا حتى الآن شوطا طويلا على الطريق نحو السلام. ومن المهم الآن أن تواصل المسيرة، وأن تواصل جميع الأطراف القيام بدورها. إن الدعم الثابت من المجتمع الدولي، بما في ذلك من المجلس، لا يزال أمرا بالغ الأهمية. ويجب أن نضمن على نحو جماعي أن تؤدي هذه الفرصة التاريخية إلى تحقيق السلام والرخاء لجميع الكولومبيين، وبقاء كولومبيا مصدر إلهام للعالم.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب في مجلس الأمن بمعالي السيد كارلوس هولمس تروخييو، وزير خارجية كولومبيا. ويشكر وفد بلدي أيضا الممثل الخاص، جون أرنو، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي تمس الحاجة إليها.

وترحب كازاخستان بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، بالإجماع. إننا نشيد بعمل البعثة الشاق والمتواصل في الميدان، ونؤكد دعمنا الكامل لما تقوم به من عمل في تأمين الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم وضمان السلام الدائم والمصالحة في كولومبيا.

ونرحب بالتزام حكومة كولومبيا بتنفيذ اتفاق السلام من أجل تحقيق الاستقرار والأمن في البلد. إن قيام الرئيس إيفان دوكوي بتعيين كبار المسؤولين الكولومبيين لتنشيط مشاركة الحكومة في اللجنة الثلاثية التي ترصد عملية السلام في البلد مع

رجال حرب العصابات المسرحين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – يثبت نوايا الحكومة الصادقة في تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا السياق، نشيد إشادة خاصة باعتماد الميثاق الوطني ذي القاعدة العريضة والمؤلف من سبع نقاط من أجل الحياة ومن أجل حماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، في ٢٣ آب/أغسطس.

بيد أننا نقر بأن ما من عملية سلام يمكن تنفيذها بسهولة على وجه السرعة. ولكي تنجح هذه العملية، لا بد من التزام جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم. ومن الواضح أن عملية السلام الكولومبية ليست استثناء ولا تختلف عن غيرها بتاتا. ونحن ندرك العقبات الناجمة عن خطر الجماعات المنشقة وشبه العسكرية التي تعتزم السيطرة على الأرضي التي كانت تخضع سابقا للقوة الثورية البديلة المشتركة.

كما يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف ضد القادة الاجتماعيين والناشطين في المجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الأمنية الراهنة الهشة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية وأفراد أسرهم يمكن أن تعرضا للخطر إعادة إدماجهم في المجتمع. ومع ذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأنه على الرغم من النكسات والعقبات القائمة، فإن استمرار التزام الإدارة الجديدة لكولومبيا بمكافحة الفساد وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بصورة أكثر فعالية لقوات المتمردين السابقين في المجتمع سيحقق نتائج إيجابية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستفادة من النهج والاستراتيجيات الابتكارية، باستخدام تدابير بناء الثقة، وإذكاء الأمان، والانخراط في عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، والتصدي لآفة الإرهاب، وتعزيز سيادة القانون، وإيجاد إمكانات الربط بين الأمن والتنمية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، ودعم سياسات استبدال المحاصيل وإصلاح المناطق الريفية، فضلا عن توفير الضمانات الأمنية للفئات الضعيفة، ستضمن المكاسب التي تحققت حتى الآن. ونحن واثقون من أنها ستفضي بالتأكيد إلى نجاح عملية السلام. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها والعمل من أجل الأمن والاستقرار. ونحث المجتمع الدولي على الاستعداد لدعم كولومبيا في هدفها ذي الأولوية المتمثل في تحقيق السلام والوفاق لجميع الكولومبيين. كما نتطلع إلى التوصل إلى اتفاق ثنائي مع جيش التحرير الوطني لوقف نهائي لإطلاق النار، سينهي عقودا من النزاع المسلح بشكل نهائي.

وأخيرا، تتعهد كازاخستان ببذل قصارى جهدها في سياق الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحقيق السلام والتقدم في كولومبيا.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر السيد جون أرنو على إحاطته الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات والأمين العام على آخر تقاريره عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/874). وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كارلوس تروخييو، وزير خارجية جمهورية كولومبيا.

ونشعر بالارتياح إزاء الخطوات الواعدة التي اتخذتها الحكومة، على نحو ما تجسد في استئناف أعمال لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه ولجنة المصالحة الوطنية. ويسرنا أن نرى أن الإدارة الجديدة تضطلع بمسؤوليتها عن تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، فيما يتعلق بالضمانات الأمنية وإعادة الإدماج. علاوة على ذلك، نرحب بالتزام نائبة الرئيس مارتا لوسيا راميريث بمواصلة الحوار مع الجماعات النسائية. ومن الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الفعال للأحكام المتعلقة بالشؤون الجنسانية الواردة في اتفاق السلام فيما يتعلق بالضمانات الأمنية وإعادة الإدماج.

ونحن نتفق على أنه رغم ما تنطوي عليه عملية السلام من تحديات خطيرة وجدال سياسي منذ بدايتها، فقد ازدادت التصورات بأهمية اتفاق السلام لمستقبل البلد. ويحدونا الأمل في أن تواصل المؤسسات الكولومبية السعي إلى تحقيق جوهر خطة السلام: الأمن والتنمية وسيادة القانون في المناطق المتضررة من النزاع؛ ونظام فعال لاستجلاء الحقيقة، وإحقاق العدالة وتعويض الضحايا؛ والالتزامات الأساسية التي قطعها الذين ألقوا سلاحهم.

ولا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا من استمرار انعدام الأمن وأعمال العنف في بعض المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك اغتيال القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونرحب بالتوقيع في ٢٣ آب/أغسطس على ميثاق من أجل الحياة وحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ونتطلع إلى تنفيذ الميثاق الفوري والشامل للجميع.

ولا يمكننا التشديد بما فيه الكفاية على أهمية إعادة الإدماج السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي بشكل كامل للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. ونشعر بالقلق حيال بطء الخطى الحالي في عملية إعادة الإدماج، ولا سيما في بعدها الاقتصادي، فضلا عن عمليات قتل أعضاء القوات المسلحة الثورية السابقين. ويلزم تقديم ضمانات قانونية وأمنية للأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية من أجل تعزيز ثقتهم بعملية السلام. ولا نزال نؤيد أعمال الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وغيرها من عمليات العدالة الانتقالية التي تضطلع بدور بالغ الأهمية في حماية حقوق الضحايا وفي النجاح العام لعملية السلام.

ولا تزال إعادة الإدماج السياسي تمثل أحد أنجع العناصر والأمثلة الناجحة على تنفيذ اتفاق السلام. ويضطلع ممثلو الحزب السياسي، القوة الثورية البديلة المشتركة، بدور حيوي في الكونغرس الذي نصب حديثا. ومع ذلك، لا يزال مقعدان غير مشغولين من أصل ١٠ مقاعد. ويحدونا الأمل في أن تحسم قريبا مسألة تخصيص المقاعد المتبقية عن طريق المؤسسات ذات الصلة. وعلى نفس النحو، نأمل أن تتاح لدائرة الاستعراض فرصة للنظر في قضية خيسوس سانتريتش، التي لا تزال تؤدي بقدر كبير إلى انقسام الرأي السياسي، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي.

ونحيط علما بدعوة الأمين العام الحكومة إلى توفير الموارد اللازمة للاستثمارات البالغة الأهمية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل بصورة وثيقة على دعم وتشجيع التنفيذ الفعال لاتفاق السلام.

وللأسف، لا تزال زراعة الكوكا على نطاق واسع إحدى العقبات التي تلوح في الأفق. وهناك صلة لا يمكن إنكارها بين الاتجار بالمخدرات والانتشار الواسع النطاق لإنعدام الأمن في بعض المناطق القريبة من الطرق الاستراتيجية للاتجار بالمخدرات. ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام، إذا لم تعالج المسألة بشكل سليم، فإنها ستظل مصدرا لأعمال لعنف وستمثل تهديدا لعملية السلام. وفي ذلك الصدد، نود مرة أخرى أن نبرز أهمية الدور الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في كولومبيا وغيرها من الجهود الرامية إلى وضع حد لمعاناة السكان الناجمة عن الوجود الواسع الانتشار للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل والمستمر لعملية السلام في كولومبيا. وعلينا أن نذكر أنفسنا بأن عملية السلام في كولومبيا لا تزال مصدر إلهام للجهود المبذولة في العديد من أرجاء العالم بغية إنهاء النزاعات وبناء السلام. إن أحدث طلب قدمته حكومة كولومبيا وحزب القوة الثورية البديلة المشتركة من أجل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا يدل

على التزامهما برؤية وصول العملية إلى خاتمة ناجحة وثقتهما بتمكن البعثة من الإسهام في تحقيق هذه الغاية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على دعمنا وتقديرنا للأعمال التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام، السيد جان أرنو، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام جان أرنو، على الإحاطته الإعلامية الهامة والتفصيلية التي قدمها اليوم. ونرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية تروخيو غارسيا وبالضيوف الكولومبيين الآخرين.

إن اتفاق السلام التاريخي الذي أنهى نصف قرن من القتال في كولومبيا يجمعنا اليوم. وتشيد الولايات المتحدة بالإجماع على تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في الشهر الماضي. وننضم إلى مجلس الأمن في دعمنا القوي للسلام في كولومبيا، ولكن نجاح عملية السلام يتوقف، بدوره، على إحراز التقدم في مجالات أخرى. وبالرغم عن ذلك، نعتقد أن هذا حقا وقت بعث جديد لكولومبيا. لقد عبر الرئيس دوكوي ماركيث عن ذلك بصورة جيدة حينما قدم نفسه إلى الجمعية العامة قبل أسبوعين (انظر A/73/PV.8) وعرف نفسه بأنه عضو في الجيل الجديد من الكولومبيين الملتزمين بتوحيد بلدهم حول الأهداف المشتركة.

إن استمرار نجاح السلام في كولومبيا رهين بتحقيق تلك الأهداف. ويتمثل أحد الأهداف التي ذكرها الرئيس في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي استنادا إلى المؤسسات الديمقراطية –والواقع أن الحكومة الكولومبية توسع نطاق الحوكمة والعدالة والفرص الاقتصادية في جميع أنحاء البلد. وهي توفر الأمن والهياكل الأساسية والخدمات العامة في المناطق الريفية التي كانت الأشد تضررا من الحرب. وتلك الأعمال بالغة الأهمية لعملية السلام.

ويعني توسيع نطاق المساواة في تحقيق العدالة في كولومبيا كفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة خلال أعوام النزاع المسلح. ويعني أيضا إجراء المزيد من التحقيقات والمحاكمة على قتل المدافعين عن حقوق الإنسان. ونشعر بالتشجيع من الجهود المبكرة التي بذلها الرئيس دوكوي ماركيث لحماية القادة الاجتماعيين وغيرهم من المعرضين للخطر في كولومبيا اليوم. ويؤدي الإسكات الحرفي لتلك الأصوات الهامة إلى تقويض عملية السلام. ومن الأهداف الأخرى التي ستساعد في تحديد نجاح السلام في كولومبيا مضاعفة جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة والفساد الناجمين عن هذا الاتجار. إن الأخبار الواردة في ذلك الصدد طيبة، ولكن التقدم المحرز غير مكتمل.

وحينما أطلق الرئيس ترامب النداء العالمي للعمل بشأن مشكلة المخدرات العالمية، خلال مناسبة الأسبوع الرفيع المستوى، كانت كولومبيا أحد البلدان الأولى التي استجابت للنداء. إن أصدقاءنا الكولومبيين يقفون صفا واحدا معنا في مكافحة وباء الإدمان الذي يصيبنا جميعا، ونحن ندرك مدى صعوبة المعركة. وتعمل الولايات المتحدة على الحد من الطلب على المخدرات غير المشروعة. وتعمل كولومبيا بجدية من أجل الحد من العرض، ولكن عليها القيام بالمزيد من العمل. وزاد إنتاج الكوكايين في العام الماضي، وهو اتجاه يجب عكسه إذا أردنا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في خفض زراعة الكوكا وإنتاج الكوكايين في كولومبيا إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٣.

وأخيرا، فإن مستقبل عملية السلام في كولومبيا يتوقف على قدرة ذلك البلد على مواصلة التعامل مع التدفق الهائل للفنزويليين الذين يشعرون باليأس. وفي الخطاب الذي أدلى به أمام الجمعية العامة، قال الرئيس دوكوي ماركيث إن الأزمة مسألة تتعلق بتقرير مصير الشعب الفنزويلي. ونحن نتفق اتفاقا تاما معه. إن نظام مادورو موروس سلب الشعب الفنزويلي السيطرة على حياته ومستقبله. واستجاب شعب كولومبيا وحكومتها

بسخاء كبير للفنزويليين البالغ عددهم مليون شخص تقريبا الذين يبحثون عن الغذاء والدواء والمأوى في بلدهم. وساعدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ ٥٥ مليون مليون دولار تقريبا في شكل معونة إنسانية، ولكن الإغاثة الحقيقية لكلا الشعبين الفنزويلي والكولومبي لن تتأتى إلا بعد نهاية نظام مادورو. ولا يمكن أن يأتي ذلك اليوم قريبا بما فيه الكفاية.

وتقف الولايات المتحدة مع الرئيس دوكوي ماركيث وجميع الكولومبيين فيما يسعون لبناء مستقبل أكثر سلاما. لقد برزت كولومبيا باعتبارها شريكا ديمقراطيا قويا للولايات المتحدة، وهي شريك في بناء نصف الكرة الغربي الذي ينعم بالمزيد من الديمقراطية والحرية. ونحن متحمسون لمشاهدة مولد كولومبيا جديدة، ونحن ملتزمون بمساعدتها على تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد جان أرنو على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الجهود الدؤوبة من أجل السلام التي بذلها هو وفريقه. كما أود أن أرحب في مجلس الأمن بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، وأيضا بالمستشار السامي المعني بمرحلة بعد انتهاء النزاع، السيد إميليو خوسيه أرشيا.

إن وجود الوزير اليوم دليل على مواصلة كولومبيا لشراكتها مع الأمم المتحدة دعما للسلام الدائم. وتتألف مملكة هولندا من أربعة بلدان متمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك أروبا وكوراساو، وهما جارتان بحريتان قريبتان لكولومبيا. وتوجد صداقة وثيقة بين شعوبنا، ويتطلع رئيس وزراء بلدنا، مارك روت، إلى زيارة كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر، بالترافق مع وفدين رفيعي المستوى من أروبا وكوراساو. إنني أؤكد للسيد تروخيو على أن مملكة هولندا ملتزمة التزاما تاما بتحقيق السلام في كولومبيا، التي نؤيدها سياسيا وماليا على السواء.

وتعقد مناقشة اليوم بعد وقت قصير من تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. إن الطلب المشترك المقدم من الحكومة الكولومبية والقوة الثورية البديلة المشتركة بغية تمديد ولاية البعثة يجدد التأكيد على التزامهما الثابت باتفاق السلام وبتحقيق السلام المستدام. ولا يزال تنفيذ اتفاق السلام النهائي يشكل تحديا. فلا يمكن أن ينجح الاتفاق إلا بالاهتمام والالتزام الكاملين للحكومة الكولومبية والأطراف المعنية الأخرى. وفي ضوء ذلك، أود أن أتناول ثلاث مسائل اليوم: أولا، أهمية اتباع نهج شامل للجميع؛ وثانيا، إعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي والقانوني؛ وثالثا، الحالة الإنسانية.

وتتعلق النقطة الأولى التي أتناولها بضرورة اتباع نهج شامل. وقد أعرب الرئيس دوكوي ماركيث في خطاب تنصيبه عن اعتزام إدارته توحيد صفوف الكولومبيين والتوصل إلى توافق في الآراء فضلا عن التغلب على الاستقطاب. ونثني على التزامه بشمول الجميع. وندعو الحكومة الكولومبية إلى العمل مع المجتمع المدني وتعزيز ملكية عملية السلام وشمولها، وضمان إشراك النساء والشباب فيها. ويكتسي الشمول أهمية خاصة بالنسبة للفئات المهمشة والضعيفة، مثل الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ونرحب باستئناف عمل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، فضلا عن عمل المجلس الوطني لإعادة الإدماج. ونرحب أيضا بالاجتماع الذي عقده الرئيس دوكوي ماركيث مع ممثلين من مجتمعات الشعوب الأصلية وإعرابه عن التزامه بتعزيز تنمية الشعوب الأصلية. ونقدر أيضا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والمنظمات غير الحكومية الكولومبية لتنفيذ أحكام اتفاق السلام ذات الصلة بنوع الجنس. ونشدد على ضرورة مواصلة إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتكتسي مشاركة الشباب القدر نفسه

من الأهمية. ومشروع منظمة بوغو آرت التي يقودها الشباب بعنوان ''رسائل المصالحة'' شجععلى تبادل الرسائل بين الطلاب والمقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وحصل هذا المشروع الهام للغاية على جائزة كارنيغي للسلام لفئة الشباب في لاهاي في الشهر الماضي. ويبين المشروع أن السلام في كولومبيا أكثر من مجرد اتفاق وقّعت عليه الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. فهو أيضا عملية مصالحة بين جميع قطاعات المجتمع المدني.

وبذلك أنتقل إلى النقطة الثانية التي أود تناولها، وهي ضرورة إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والقانوني. فإعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية يمثل ركيزة أساسية في اتفاق السلام. ويمكن لتحفيز الأنشطة المدرة للدخل وتقديم الخدمات الاجتماعية أن يعالجا الأسباب الجذرية للنزاع ويعززا الاعتماد على الذات، فضلا عن الحفاظ على السلام. ولذلك، ندعو الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية إلى تسريع عملية وضع استراتيجية شاملة لإعادة الإدماج وتنفيذها على نحو فعال. وتشكّل أحكام العدالة الانتقالية ركيزة أساسية أخرى في اتفاق السلام. ونشدد على ضرورة كفالة استقلالية وفعالية عمل الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. فهي مؤسسة لا غنى عنها لضمان حقوق الضحايا وكفالة تحقيق العدالة الانتقالية.

وبذلك أنتقل إلى نقطتي الثالثة، وهي الحالة الأمنية. إننا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار ارتفاع مستوى انعدام الأمن في المناطق التي كانت الأكثر تضررا من النزاع. وتشكّل استعادة الدولة لسلطتها الشاملة، إلى جانب وجود المؤسسات المدنية والعسكرية على حد سواء، إحدى الأولويات الرئيسية في ذلك الصدد. ولا شك أن العنف الذي يمارس ضد المقاتلين السابقين بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية يضرب اتفاق السلام في الصميم. ونرى أن من الضروري أن تعمل الحكومة على الوفاء بضماناتها الأمنية. ولا يزال استمرار اغتيالات القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وازدياد عددها أمرا مثيرا للقلق. وقد تحدث السيد أرنو عن ذلك في إحاطته الإعلامية، ونشكره على ذلك البيان الواضح. ومن غير المقبول أن يضطر الكولومبيون الذين يتحلون بالشجاعة للدفاع عن حقوق الإنسان إلى دفع أغلى ثمن لذلك. وأود التأكيد على البيان الذي أدلى به زميلنا السويدي في ذلك الصدد. ونرحب باعتماد ميثاق الحياة وحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونتطلع إلى متابعته على وجه الاستعجال لضمان فعالية جهود المنع والحماية، وكفالة مقاضاة الجناة. ونشجع الحكومة وجيش التحرير الوطني على مواصلة تقييم نطاق مفاوضات السلام وتوفير خط مفتوح للاتصال دائما. ومملكة هولندا على استعداد لدعم هذه العملية.

(تكلم بالإسبانية)

وفي الختام، أود أن أشدد على أن التوقيع على اتفاق السلام يعدُّ نجاحا تاريخيا ومصدر إلهام في جميع أنحاء العالم. ويجب ألا تألو كولومبيا جهدا الآن لكفالة دوام السلام، لأن السلام أكثر بكثير من مجرد اتفاق. ويجب أن يكون السلام شاملا للجميع وعلى أساس ملكية المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان. كما يرتكز السلام على مؤسسات الدولة الفعالة التي تكفل الأمن واحترام سيادة القانون والتنمية. والسلام يجذب الاستثمارات الموجهة نحو دعم القدرات العامة. ويتطلب السلام التزاما مستمرا وتعهدا بضمان المصالحة وبناء مستقبل أكثر أمنا يشمل الكولومبيين من جميع القطاعات. ومملكة هولندا، بوصفها جارة لكولومبيا، مستعدة لمواصلة دعمها لاتفاق السلام وتنفيذه تنفيذا فعالا.

السيدة إيدجانغ مانغوي (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتهنئة وفد بوليفيا على رئاسته الممتازة

لمجلس الأمن، وأن أعرب عن ثنائنا على السيد أرنو وفريقه، على إحاطته الإعلامية. ونحن ممتنون أيضا لانضمام معالي السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا وفريقه إلينا اليوم.

ولا شك أن المناخ السائد في كولومبيا هذا العام فيما يتعلق بالأحداث السياسية الرئيسية، مثل إجراء الانتخابات التشريعية مؤخرا والانتخابات الرئاسية التي أجريت في حزيران/يونيه، مشجع ويساعد على بناء ثقة المجتمع الدولي في عملية السلام في البلد. وذلك لا يدلعلى إرادة الشعب والأطراف المشاركة في العملية فحسب، بل على العمل الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة أيضا. وتؤكد غينيا الاستوائية من جديد دعمها لحكومة الرئيس دوكوي ماركيث، ويحدوها الأمل في أن تعزز حكومته التزامها بتعزيز عملية سلام مشجعة وتتسم بالدينامية، وهو ما يرتهن به مستقبل ملايين الكولومبيين. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعيينات التي تمت مؤخرا في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، نظرا لأهميتها بالنسبة لاتفاق السلام النهائي. وبالمثل، فإننا نشيد بالتصريحات التي أدلى بها مؤخرا الرئيس التي أكد فيها دعمه الراسخ لإعادة إدماج المقاتلين السابقين ومشاركتهم الفعالة في عملية السلام واعتماد ميثاق الحياة وحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد جاءت تصريحاته ردا على استمرار اغتيالات قادة المجتمعات المحلية في مناطق النزاع.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء الأعمال التي تؤدي بصورة متزايدة إلى إعاقة التقدم الذي تحرزه الأطراف المشاركة في العملية، فضلا عن مغادرة العديد من المقاتلين السابقين للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في المنطقة الجنوبية الشرقية. ويجب على الكيانات المحلية المختصة التحقيق في الشواغل التي أدت إلى ذلك وتقييمها تقيما شاملا وإيجاد حل سريع لها، وأن تضع في اعتبارها أن استمرار هذا الانسحاب غير المناسب يمكن أن تنشأ عنه فجوة جديدة، وهو أمر لن يكون في صالح اتفاق السلام.

ونرحب ببدء الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام النظر في أولى القضايا المعروضة عليها. فكفالة عمل تلك الهيئة دون عوائق أمر أساسي لضمان المساءلة، ولا سيما عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي. ويجب التصدي على النحو الواجب لعمليات الخطف وأعمال العنف التي استهدفت الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والسكان الأصليين، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج نطاق القانون. وفي ذلك الصدد، نشدد على مبادرة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي بتسليم الأصول وتقديم التعويض للضحايا في آب/أغسطس ٢٠١٧. ونثني أيضا على اتخاذ تلك الإجراءات القضائية بالتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام (S/2018/874)، فإن الاقتصادات غير المشروعة، التي تعتمد على المخدرات والتعدين، تواصل تأجيج العنف في كولومبيا وتشكل تهديدا لعملية السلام. ووفقا للبيانات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يُقدَّر عدد الأسر التي وقّعت على اتفاقات استبدال طوعية في إطار البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة بـ ٧٧,٦٥٩ أسرة. وبفضل تلك الاتفاقات، دُمرت عدة آلاف هكتار من الكوكا.

نأمل أن تعزز الحكومة هذه الأنواع من البرامج التحفيزية لتلك الأسر وغيرها ممن ينضمون إلى هذه المبادرة.

ومن المؤسف عدم توصل الجولة السادسة من المحادثات بين الحكومة وجيش التحرير الوطني إلى اتفاقات نهائية. ومن أجل ضمان عملية سلام شاملة وآمنة في كولومبيا، فإن إشراك جيش التحرير الوطني فيها مهم. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى العمل على تيسير تهيئة الظروف التي ستفضي إلى الجولة القادمة من المحادثات ومراعاة النقاط التي سبق الاتفاق عليها.

وكما قلنا في الجلسة التي عُقدت في ٢٦ تموز/يوليه (انظر S/PV.8319)، فإن الحكومة هي الضامن الرئيسي للوحدة الوطنية وتوازن مؤسسات الدولة بحكم الصلاحيات التي يمنحها إياها القانون، وهي التي يجب أن تسهر على تلبية احتياجات الشعب، من أجل إنهاء الانقسامات المحتملة والتغلب على التحديات التي يواجهها البلد.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن استعداد غينيا الاستوائية للعمل من أجل عملية السلام في كولومبيا، فضلا عن الإعراب عن ثنائنا وتقديرنا للعمل الممتاز الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لتشجيع وتعزيز هذه العملية، دعما للشعب الكولومبي.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، أود أن أرحب بمعالي السيد كارلوس تروخييو وزير خارجية كولومبيا، والذي يحضر معنا اليوم للمرة الأولى، كما أتوجه بالشكر كذلك للسيد جون أرنو الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الإعلامية القيمة وعرضه الشامل لأبرز الإنجازات التي تحققت والتحديات التي تواجهها عملية السلام في كولومبيا. كما نشيد بالخطوات المتخذة من قبل حكومة الرئيس إيفان دوكوي ماركيث لمواصلة تنفيذ عملية السلام الكولومبية، متطلعين لخطة التنمية التي سيقدمها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

وأود خلال مداخلتي التركيز على ثلاث مسائل رئيسية، أولا، إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. فعلى الرغم من تأخر مسيرة الإدماج الاقتصادي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية، والآثار السلبية المترتبة عن ذلك جراء ترك عدد من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية عملية إعادة الإدماج نتيجة للمخاطر التي قد تعتري هذه العملية مثل أمنهم الشخصي ووضعهم القانوني، فإننا نشيد بالجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة الكولومبية من تقييم ووضع نهج خاص ومتكامل في الإسهام في تنفيذ مسيرة إعادة الإدماج. كما نثمن دور بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، في هذا المجال، وعملها مع المنسق المقيم المفوض السامي للسلام، وقيادة القوة الثورية البديلة المشتركة، على إعداد مقترح بديل مشترك يقدم إلى صندوق بناء السلام، يتناول إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة.

ثانيا، الحالة الأمنية. إننا نشعر بالقلق إزاء استمرار أعمال القتل والعنف والتهديد المرتكبة ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وقادة مجتمعات الشعوب الأصلية. ونشيد في هذا الصدد بالاتفاق على حماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي اعتمدته الحكومة الكولومبية وإعداد مبادئ توجيهية تحدد السياسة الواجب اتباعها، والتي من شأنها توفير ضمانات أمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية.

ثالثا، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بقيادة السيد جون أرنو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة التحقق في كولومبيا بالتنسيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي. كما نشيد بودور البعثة الإيجابي في التواصل مع الجماعات والمنظمات النسائية وتعزيز الحوار معها واعتماد استراتيجية لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) و ٢٤١٩ (٢٠١٨) بشأن الشباب والسلام والأمن، مع التركيز على دور الشباب في إعادة الإدماج والضمانات الذي من شأنه حماية الشباب أثناء النزاعات وفي الفترات التي تعقبها، ومشاركتهم في عملية السلام والتدابير التي يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في صون وتعزيز السلام والأمن الدوليين.

كما نقدر التعاون القائم بين الحكومة الكولومبية وحزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية، والذي بدا واضحا من خلال

الطلب المقدم لمجلس الأمن لتجديد ولاية البعثة واعتماد مجلس الأمن القرار ٢٤٣٥ (٢٠١٨) الذي يعكس إيمان الطرفين المشترك باتفاق السلام، وإيمان مجلسنا هذا بأهمية دعمه.

وفي الختام، نجدد دعم دولة الكويت للحكومة الكولومبية ولاتفاق السلام الكولومبي الذي أنهى نزاعا استمر طويلا ومهد الطريق لبناء سلام مستقر ودائم. ونشجع هنا الحكومة الكولومبية وحزب جيش التحرير الوطني على استئناف تنفيذ اتفاق إطلاق النار، والوصول إلى اتفاق يلبي تطلعات الشعب الكولومبي، وينهي حالة عدم الاستقرار التي عانت منها كولومبيا لسنوات عديدة.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم، وأرحب بوزير الخارجية تروخييو غارسيا لحضوره هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص أرنو على إحاطته الإعلامية.

لقد جرت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الكولومبية في الآونة الأخيرة بسلاسة وحققت عملية السلام فيها بعض التقدم الإيجابي. وتقدر الصين الجهود التي بذلها الرئيس السابق سانتوس، والحكومة الكولومبية والأطراف المعنية الأخرى. وأود أيضا أن أشكر الرئيس دوكوي ماركيث على جهوده في إجراء تقييم شامل للحالة في البلد، وانتهاج سياسة إنمائية وطنية جديدة، والالتزام بتنفيذ اتفاق السلام، في محاولة لمواصلة تعزيز عملية السلام في كولومبيا. وهذا يساعد على تحقيق السلام والتنمية في كولومبيا. كما أنه مهم للغاية للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها.

وبالنسبة للمرحلة التالية، لا تزال كولومبيا بحاجة إلى التنفيذ الشامل لاتفاق السلام وتحقيق إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع، بما في ذلك الجوانب السياسية والاقتصادية للحياة. وفي الوقت نفسه، لا تزال كولومبيا تواجه تحديات في مجال الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات. ويظل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مهمة شاقة.

وفي ظل هذه الخلفية، تأمل الصين أن تعزز جميع الأطراف في كولومبيا توافقها على الحفاظ على أمن واستقرار الدولة، وتحقيق التنمية، وتعزيز عملية السلام في كولومبيا والعمل على حل الخلافات من خلال الحوار والتفاوض. وحالة عملية السلام الكولومبية اليوم لم تتحقق بسهولةً، فهي مثال على تعاون مجلس الأمن على تخفيف التوتر في المناطق الساخنة الإقليمية. ويتعين أن يعمل مجلس الأمن مع المجتمع الدولي، وأن يواصل تعزيز دعمه لكولومبيا، وأن يحترم قيادة حكومة كولومبيا وشعبها وأن يقدم مساعدة بناءة لكولومبيا في عملية السلام التي تقودها.

وتقدر الصين الممثل الخاص أرنو وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إسهامهما في تعزيز عملية السلام في كولومبيا خلال العام الماضي. إننا نرحب باتخاذ القرار ٢٤٣٥ (٢٠١٨) مؤخرا، الذي جدد ولاية البعثة لمدة عام. ونأمل أن تواصل البعثة تعزيز الاتصال مع الحكومة الكولومبية والأطراف المعنية، والعمل على معالجة إعادة إدماج المقاتلين السابقين وضمان أمن المناطق المتضررة من النزاع، فضلا عن تعزيز الثقة المتبادلة بين جميع الأطراف في كولومبيا وتنفيذها بشكل إيجابي لعملية السلام.

وتود الصين أن تعمل مع جميع أعضاء المجلس الآخرين على دعم بعثة التحقق في تنفيذ ولايتها، والنهوض بعملية السلام في كولومبيا والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الشاملين في كولومبيا في وقت مبكر.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد جلسة اليوم للنظر في تقرير الأمين العام (S/2018/874) عن آخر تطورات الحالة في كولومبيا وأنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونرحب ترحيبا حارا بالسيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا،

الذي يجسد حضوره الأهمية التي توليها السلطات الكولومبية لعملية السلام الجارية في البلد. كما نشكر السيد جون أرنو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

يود وفد بلدي أن يعلق على النقاط التالية في التقرير: التقدم المحرز مؤخرا في تنفيذ عملية السلام، والصعوبات التي ووجهت، وآفاق المستقبل. ففيما يتعلق بالتقدم الذي أحرز مؤخرا، ترحب كوت ديفوار بتصميم السلطات الكولومبية على مواصلة التعاون مع البعثة بغية تحقيق سلام عادل ودائم. ويسرنا أن نشيد، في ذلك الصدد، بالرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من السلطات الكولومبية، بالاتفاق مع القوة الثورية البديلة المشتركة، التي تطلب فيها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق، الذي كان من المقرر أن تنتهي في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

كما نرحب بالمبادرات المختلفة التي أطلقها الرئيس إيفان دوكوي ماركيث منذ توليه رئاسة كولومبيا، بغية النهوض بدينامية جديدة في عملية السلام. وتشمل تلك المبادرات التعيينات في اللجان المنشأة بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، والتوقيع على الاتفاق من أجل الحياة وحماية القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز الحوار الاجتماعي.

ويشيد بلدي بالتزام جميع المؤسسات الكولومبية بتوفير ما يكفي من استجابات للمسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن، وبتعزيز حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاع، وبنظام الحقيقة والعدالة والجبر. ونرحب، في ذلك الصدد، بالتعديلات والتوضيحات التي قدمتها المحكمة الدستورية لأحكام اتفاق السلام ذات الصلة عند تقييم توافقها مع الدستور. وكذلك نرحب بعقد الجلسة الأولى للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام، وبالاستفتاء على المقترحات الرامية إلى التصدي للإرهاب والفساد وتعزيز الشفافية، الذي عقد بمبادرة من العديد من الأحزاب السياسية، بدعم من الرئيس دوكوي.

وفيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه عملية السلام، يشعر وفد بلدي بالقلق حيال أعمال العنف التي استمرت في جميع أنحاء البلد. ويؤسفنا أن نلاحظ انعدام الأمن في المناطق التي توجد فيها مراكز للتدريب وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، الأمر الذي يجبرهم على ترك تلك المراكز. كما أن هناك عدد من المسائل الملحة والحساسة التي تتطلب اهتماما مستمرا، إذ أنها تشكل مصدر قلق للمجلس. وتشمل تلك المسائل التأخير في تنفيذ عملية إعادة الإدماج الاقتصادي للمقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وازدياد الاقتصادات غير المشروعة، والاشتباكات بين الجماعات المسلحة غير المشروعة من أجل السيطرة على الأراضي، والمسائل المتعلقة بحقوق الضحايا واستقلالية الولاية القضائية الخاصة واستقلالها المالي. فكل هذا يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من قبل السلطات الكولومبية والمجتمع الدولي.

ويحث وفد بلدي السلطات الكولومبية، فيما يتعلق بالاستجابة للصعوبات في عملية السلام، على مضاعفة جهودها لتنفيذ اتفاق السلام مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير لاستعادة الثقة. وفي ذلك الصدد، لا بد من تعزيز وجود الدولة في جميع مناطق النزاع والتعجيل بعملية إعادة الإدماج الاقتصادي من خلال توفير موارد مالية كافية. وإذ يرحب وفد بلدي، علاوة على ذلك، بالخطوات التي اتخذت بالفعل في مجال الأمن، فإنه يشجع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى إيجاد حل لهذه المشكلة الشائكة. كما نحث السلطات الكولومبية الجديدة على بدء مناقشات مع ممثلي جيش التحرير الوطني.

ويعتقد وفد بلدي أن تقدما كبيرا قد أحرز. ولذلك، فإننا نحث مجلس الأمن على دعم جهود الشعب الكولومبي وحكومته

لإحلال السلام وتحقيق المصالحة. ويعيد بلدي التأكيد، في ذلك الصدد، على دعمه لبعثة التحقق وفريق الأمم المتحدة القطري في كولومبيا على التزامهما وعلى العمل الذي أنجزاه بالفعل. ونثني بصفة خاصة على الجهود المبذولة في مجال بناء السلام والمسائل ذات الصلة. وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار للسلطات الكولومبية استعدادها للعمل معها لضمان نجاح عملية السلام والمصالحة.

السيد ولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص أرنو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2018/874). ويسرنا بالغ السرور أن نرحب بوزير خارجية كولومبيا، السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، الحاضر معنا هنا هذا الصباح. ومن المؤكد أن الالتزامات التي تعهد بها رئيس كولومبيا الجديد أثناء تنصيبه قد وجهت رسالة إيجابية إلى كل من يتابع عن كثب تنفيذ اتفاق كولومبيا النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. فقد قطعت التزامات حقيقية لدعم زيادة فعالية إدماج مقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقين، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام.

كما شكل التوقيع على الاتفاق الوطني الموسع ذي النقاط السبع من أجل الحياة وحماية القيادات الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، معلما كبيرا في معالجة التحدي الرئيسي أمام تنفيذ اتفاق السلام. ونحن نعتقد أن التزام الحكومة الجديدة بتحقيق التنمية والأمن وسيادة القانون للمجتمعات المتضررة من النزاع بطريقة أكثر تنسيقا وتركيزا هو القرار الأهم الذي اتخذته حتى الآن فيما يتعلق بتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن.

إننا نعلم أن كولومبيا لا تزال تواجه العديد من التحديات في تنفيذ أحكام اتفاق السلام، وينبغي للمجلس أن يواصل توفير كل ما يلزم من دعم للطرفين الكولومبيين للتصدي لتلك التحديات وتعجيل التنفيذ الكامل للاتفاقات. وكما أشار تقرير الأمين العام، فإن مغادرة عدد من قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين لمناطق التدريب وإعادة الإدماج، ولا سيما في المنطقة الجنوبية الغربية، يشكل إشارة مقلقة. ولذا ينبغي معالجة الأسباب الكامنة وراء تلك المغادرة في أقرب وقت ممكن.

كما إننا على علم بالمسائل الحساسة المختلفة، بما في ذلك التأخر في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للقوات المسلحة الثورية السابقة في الحياة المدنية، ومسألة الاقتصادات غير المشروعة، واستمرار عمليات قتل قادة المجتمعات المحلية والقوات المسلحة الثورية السابقين وغيرها من المسائل المبينة في التقرير التي قد تضع عقبات أمام الجهود الرامية إلى توطيد السلام في البلد.

وفيما يتعلق بالمفاوضات بين الحكومة الكولومبية وجيش التحرير الوطني، يشجعنا التقرير بأن الطرفين قد اختتما جولة سادسة من المفاوضات. وعلى الرغم من أن ذلك يشكل تقدما جيدا، ينبغي أن يستمر الطرفان في الانخراط في حوار بناء بهدف التوصل إلى اتفاق سلام دائم. إننا نشيد بالممثل الخاص للأمين العام أرنو، وبموظفي الأمم المتحدة في كولومبيا على كل ما بذلوه من جهود دعما لاتفاقات السلام. كما نعيد تأكيد تقديرنا لبلدان المنطقة وللشركاء الدوليين الآخرين الذين يواصلون دعم ورصد تنفيذ اتفاق السلام عن كثب. وأخيرا، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد دعمنا المستمر للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الكولومبي ونقف متضامنين مع شعب وحكومة كولومبيا وهما يواصلان مسيرتهما نحو السلام المستدام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نظرا لأن هذه هي أول جلسة لي في ظل رئاستكم، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأتمنى لكم كل النجاح خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بحضور السيد كارلوس هولمس تروخييو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، في القاعة اليوم، لمناقشة هذه المسألة الهامة. ونشكر السيد جون أرنو، الممثل الخاص للأمين

العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كولومبيا، على إحاطته الإعلامية المفصلة وعلى تقييماته.

يجسد تقرير الأمين العام المعروض اليوم (S/2018/874) الحالة في الميدان بصورة معقولة وموضوعية، ولذلك فهو يترك لدينا انطباعا مزدوجا. فمن ناحية حدثتخلال السنة التي عملت فيها بعثة التحقق هناك تغييرات هامة نحو الأفضل. فقد تحولت حركة التمرد إلى حزب سياسي، وأجريت انتخابات برلمانية ورئاسية وبدأت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. وسيكون من المهم تعزيز وتطوير جميع تلك الإنجازات. ومن ناحية أخرى، في الأشهر الثلاثة الماضية مباشرة بعد صدور التقرير السابق (S/2018/723)،فإن الاتجاه الذي اتخذته الحالة قد أثار قدرا معينا من القلق. فالتقرير يبين عدم إحراز تقدم في المجالات المهمة لكفالة الاستقرار، مثل أمن المدنيين وتنفيذ برامج إعادة الإدماج.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتهيئة الظروف التي تمكن للسكان أن يكون لهم دخل مستقر وقانوني. وهناك أيضا مشاكل فيما يتعلق بالتمثيل في البرلمان. فثمة اثنان من المقاعد البرلمانية المكفولة للقوة الثورية البديلة المشتركة بموجب الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، ما زالا شاغرين.

ولا بد أيضا من اتخاذ إجراءات عاجلة للتحقيق في جرائم القتل والهجمات على السكان المدنيين، ويشمل ذلك الآن متمردين سابقين، والعمل على منع وقوعها. ولأن تلك المشاكل لا تزال دون حل، من بين أسباب أخرى، عاد الكثير من المقاتلين السابقين إلى حمل السلاح مرة أخرى لكفالة أمنهم. وحوالي ١٠ في المائة من المقاتلين الذين انضموا إلى اتفاق السلام قد عادوا بالفعل إلى صفوف المتمردين. وإذا كان هناك من يعتقد أنه عدد غير ذي أهمية، ينبغي أن أشير إلى أن من بين هؤلاء خمسة أعضاء سابقين من ذوي الرتب العالية في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وهذا لا يشمل القادة الميدانيين. وجيش التحرير الوطني يتابع هذه الحالة عن كثب أيضا.

وقد سبق أن قلنا إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يوقف هذا التوجه هو بذل جهود إضافية من جانب الحكومة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام. ونحن ندرك أن بعض التأخير في حل المسألة يرتبط بفترة الانتقال إلى إدارة جديدة. وفي هذا السياق، يسرنا أن نلاحظ تقييم الأمين العام الإيجابي للغاية لالتزام رئيس كولومبيا الجديد، السيد إيفان دوكوي ماركيث، بإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي والقانوني للمقاتلين السابقين، الذي يمثل ثلاثة عناصر رئيسية لاتفاق السلام. وهذا الاتفاق وعنصره الرئيسي، الولاية القضائية الخاصة للسلام، هو ما أتاح للأمين العام ومجلس الأمن، الذي تُستشمر سلطته في ضمان السلام في كولومبيا، تقديم الدعم لعملية السلام. ولذلك، فإن اتفاق السلام هو الأساس القانوني الدولي الوحيد للتسوية، ونأمل أن يحافظ جميع الموقعين على التزامهم به. ونحن ممتنون لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، بقيادة السيد أرنو، لرصد تنفيذ الاتفاق، وقد أيدنا اعتماد المجلس في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.8351) للقرار ٢٤٣٥ (٢٠١٨)، الذي مدد ولاية البعثة سنة أخرى.

وهنا في مجلس الأمن، كثيرا ما تم التشديد على أن تطبيع الحالة في كولومبيا مثال على التعاون الفعال بين الأمم المتحدة وبلد مضيف. إنه الشعور بالمسؤولية الوطنية والرغبة في إيجاد الحلول المستدامة سياسيا من جانب الكولومبيين هو ما جعل السلام في بلادهم ممكنا. ومن جانبنا، سنواصل دعم شعب وحكومة كولومبيا في العمل من أجل بناء سلام مستقر وتحقيق التنمية في مرحلة ما بعد النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات.

بادئ ذي بدء، نرحب ترحيبا حارا بالسيد كارلوس هولمس تروخيو غارسيا، وزير خارجية كولومبيا، والسيد إيميليو أرشيلا، المستشار الأعلى المعني بمرحلة ما بعد النزاع. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن دعم بوليفيا للمهمة المقبلة المتمثلة في توطيد السلام الذي طال انتظاره في كولومبيا. ونود أيضا أن نرحب بالسيد جون أرنو، الممثل الخاص للأمين العام، وأن نشكره مرة أخرى على التزامه بالسلام وبمنطقتنا.

جنبا إلى جنب مع بداية ولاية الحكومة الكولومبية الجديدة، نشهد أيضا مرحلة جديدة في عملية السلام، حيث أن الالتزام بتنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في الحياة المدنية على نحو فعال، يعتبر أمرا حاسما في مجمل جدول أعمال بناء السلام في كولومبيا.

وخلال ما يقرب من عامين، شهدت كولومبيا وقفا نهائيا لإطلاق النار بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وإلقاء السلاح، وانخفاضا كبيرا في مستويات العنف، وتشكيل حزب سياسي جديد ومشاركته في العملية الانتخابية لهذا العام، وتولي مهامه التشريعية الجديدة. ويجب أن نأخذ في الاعتبار دائما حجم ما تم تحقيقه للتأكد من أن هذه العملية لا رجعة فيها. ومع أن المهام المقبلة ليست هينة، يجب أن نؤكد مجددا على التزامنا جميعا تجاه الشعب الكولومبي.

وتشجعنا التصريحات الإيجابية للرئيس دوكوي ماركيث والتدابير التي اتخذها في هذه الأشهر الأولى، التي نود أن نسلط الضوء من بينها على تعيين مسؤولين رفيعي المستوى في لجنة المتابعة والتعزيز والتحقق من تنفيذ الاتفاق النهائي. إن دور مؤسسات كولومبيا في تنفيذ الاتفاق أمر أساسي، ونشجعها على مواصلة العمل على هذه العملية. ووجود المستشار الأعلى ووزير الخارجية تروخيو في المجلس اليوم دلالة واضحة على استعداد الحكومة الجديدة لمواصلة العمل مع منظمتنا والمجتمع الدولي من أجل بناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا.

ويرى بلدي أن اتفاق السلام هو أيضا فرصة معالجة المشاكل الأساسية في كولومبيا على نحو شامل، لأن السلام الدائم الذي نريد تحقيقه لن يتأتى إلا من خلال تنفيذ اتفاق، لأنه لا يرسخ تفاهما بين الطرفين بشأن إنهاء العنف فحسب، بل إنه يتيح أيضا فرصة لمعالجة المشاكل الأساسية في كولومبيا بشكل شامل، حيث يسعى إلى إزالة التناقضات التاريخية العميقة بين المناطق الريفية والمدن، والفقر وعدم المساواة وغياب الدولة في المناطق المتضررة من النزاع.

لقد تعلمنا من كل التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الاتفاق دروسا هامة بشأن قدرتنا على معالجة تحديات كولومبيا. وأود أن أذكر بإيجاز المسائل التي يعتقد بلدي أنها ملحة، ويتمثل أولها في كفالة احترام استقلالية الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام وضمان حق الضحايا في معرفة الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. ومن الأمور الحيوية أيضا إزالة الشعور بعدم اليقين والخوف لدى المقاتلين السابقين ضمن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي فيما يتعلق بضماناتهم القانونية، وضمان وصولهم إلى العدالة الانتقالية.

ثانيا، فيما يتعلق بالضمانات الأمنية، كما يقول الأمين العام في تقريره (S/2018/874)، فإن تنافس الجماعات الإجرامية للسيطرة على الأراضي والتوسع في الاقتصادات غير المشروعة قد سمح باستمرار العنف في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وإننا ندين بشدة، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء اغتيال قادة اجتماعيين وأعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية ومدافعين عن حقوق الإنسان. ونعتقد أن من الضروري توسيع وجود إنفاذ القانون العام خارج مناطق إعادة الإدماج. ونشجع أيضا على الالتزام بالميثاق الوطني للحياة وحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المتفق عليهما في ٢٣ آب/أغسطس.

ثالثا، فيما يتعلق بالأرقام المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال إعادة الإدماج الاقتصادي، فمن بين عشرات المشاريع المقترحة لما يقرب من ١٤٠٠٠ من المقاتلين السابقين، لم يوافق إلا على ١٧منها فقط، وتمويل اثنين. ومن الضروري أن يستأنف المجلس الوطني لإعادة الإدماج أنشطته. كما يلزم دعم المشاريع الإنتاجية وتوليد الدخل للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، الذين يعد وصولهم إلى ملكية الأراضي، في جملة أمور، مسألة بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة، بالطبع، إلى كفالة التنسيق الجيد لوكالات الأمم المتحدة في البلد مع بقية المجتمع الدولي. إن مبادرة نائبة الرئيس مارتا راميريث تلقي الضوء على أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة في هذه العملية. فتعزيز ودعم المنظورات الجنسانية والعرقية ودور الشباب في عمليات إعادة الإدماج أمر حيوي الأهمية للتنفيذ السليم لاتفاق السلام.

وأخيرا، أود أن أشدد على التزامنا الذي لا يتزعزع إزاء الشعب الكولومبي، في هذا المحفل وغيره ومن خلال مراقبينا في الميدان، وبهدف مواصلة الإسهام في البلد الشقيق كيما تحقق كولومبيا سلامها المنشود منذ أمد بعيد.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة لوزير الخارجية في كولومبيا.

السيد تروخيو غارسيا (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر سفير بوليفيا على عقد جلسة الإحاطة هذه، وكذلك السيد جان أرنو على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/874).

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخاطب فيها مجلس الأمن، وباسم الرئيس إيفان دوكوي ماركيث، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المستمر لكولومبيا من خلال بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي مددت ولايتها بالإجماع.

لقد أعطت انتخاباتنا الأخيرة الرئيس دوكوي تفويضا ديمقراطيا واضحا لقيادة حكومتنا الوطنية للسنوات الأربع القادمة على دعائم الشرعية والإنصاف وروح المبادرة. وتؤيد الولاية التزام الرئيس دوكوي وحكومته الذي لا يرقى إليه الشك بتحقيق الاستقرار وتوطيد السلام، أي تعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وتهيئة مزيد من الفرص للتنمية الاقتصادية واستدامة التقدم الاجتماعي وتوسيع نطاقه. وهذا الالتزام يذهب إلى أبعد من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، الذي وقعته الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في عام ٢٠١٦، والذي يتوافق قبل كل شيء، مع قيم ومبادئ دستور عام ١٩٩١.

وأتاح الاتفاق المبرم مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي فرصة يجب على كولومبيا الاستفادة منها. وكما أشار الرئيس دوكوي في المناقشة العامة للجمعية العامة قبل أسبوعين:

> ''إن السلام هدف مشترك لجميع الكولومبيين ولنا جميعا، ولا شك أننا سنعمل بعزم لتحقيقه. ومع ذلك، يجب بناء السلام على أساس من سيادة القانون التي تجمع بين المنافع العامة للأمن والعدالة. وتعتزم حكومة بلدنا العمل بغية المضي قدما بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج التي وضعت خلال السنوات القليلة الماضية بصورة ناجحة (A/71/PV.8، صفحة ٢٣)''

وهناك الكثير من التحديات التي تواجه حكومة كولومبيا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي. فنحن نواجه عدم كفاية التمويل ونقصه، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. وتتطلب تلك الحالة اتخاذ تدابير علنية فضلا عن تنفيذها من خلال القنوات المؤسسية لكفالة ملاءمة تنفيذ الاتفاق النهائي حقا لبلوغ هدفه المنشود المؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتوطيد السلام. وتلتزم جميع الهيئات الحكومية الرفيعة المستوى التي تقع عليها المسؤولية في مجالات حفظ النظام العام وسلامة المواطنين

التزاما كاملا بتحقيق ذلك الهدف، ليس فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي فحسب، بل أيضا من أجل الضمان الكامل للحقوق الإنسانية والحريات الديمقراطية لجميع الكولومبيين.

ونتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام من أنباء سيئة مفادها تخلي بعض زعماء العصابات التابعة للقوات المسلحة الثورية السابقة الذين كانوا موجودين في المناطق المستخدمة للتدريب وإعادة الإدماج عن واجبهم في تقديم الدعم الفعال للعملية. ونحثهم من هذه القاعة على العودة إلى مسار عملهم الأساسي دون الانحراف منه والانزلاق إلى طريق العنف واللاقانون.

وقد أقر تقييم عملية إعادة الإدماج الاقتصادي بعدم التيقن من التقدم الذي أحرزته العملية، ونتشاطر القلق إزاء ذلك. وبالتالي، فإننا عازمون على اعتماد نهج جديد يهدف إلى التعويض عن الوقت الضائع وضمان تعظيم أثر تلك العملية التي ستمكّننا من تحقيق تطلعات المقاتلين السابقين لأن يصبحوا مواطنين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة، فضلا عن كونهم أفرادا نافعين لأسرهم وعوامل اقتصادية فاعلة ومساهمة في تنمية مجتمعاتهم.

ويعدُّ الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين عاملا محوريا في تنفيذ الاتفاق النهائي، على النحو الذي تدركه حكومة البلد. مع ذلك، وإذ نواصل العمل في هذا الشأن فإن من المهم أن يكون هناك تنسيق تام بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلكا السلطات الحكومية والقطاع الخاص والجهات المقدمة للمساعدة الدولية ووكالات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، فإن مكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة أمر ملح على وجه الخصوص، نظرا إلى اتساع نطاقها بشكل لم يسبق له مثيل في السنوات الأخيرة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام. وبالمثل فإن مكافحة الاقتصادات غير المشروعة بجميع أشكالها ومظاهرها أمر أساسي لتوطيد الاستقرار في كولومبيا وتعزيز التعايش السلمي. وتلتزم حكومة بلدنا باستخدام جميع الوسائل والموارد المتاحة لها بطريقة ذكية وتتسم بالمسؤولية في إطار الدستور لمعالجة هذه المشكلة التي تهدد التنفيذ الناجح للاتفاق النهائي بل تهدد أيضا سلامة مؤسساتنا وأمن مواطنينا.

ويسعدنا أن نشير إلى أن تقرير الأمين العام يسلّم بأهمية بعض المبادرات التي أطلقتها حكومة الرئيس دوكوي، مثل الميثاق الوطني المتعلق بحياة القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم. وأحرزنا تقدما أيضا أثناء وضع الميثاق صوب اعتماد سياسة اجتماعية شاملة تشمل نظم الإنذار المبكر والاستجابة السريعة لآليات الحماية ونماذج وأدوات الوقاية من المخاطر الرامية إلى ضمان معاقبة مرتكبي الجرائم بحق الأشخاص بمختلف انتماءاتهم ومشارب حياتهم ممن يسهمون في رفاه مجتمعاتهم المحلية. ويحدونا الأمل في أن يكفل هذا عدم تكرار مثل تلك الأفعال التي شهدها الأسبوع الماضي.

وتؤكد حكومة كولومبيا استعدادها للشروع في حوار مع جيش التحرير الوطني، عقب الوفاء بالشروط التي حُدّدت مرارا وتكرارا – أي الإفراج عن ضحايا الاختطاف ووضع حد أحادي الجانب لارتكاب الأفعال الإجرامية التي يمكن التحقق منها.

ويدرك الرئيس دوكوي أوجه القصور في تنفيذ اتفاق السلام، وتواصل حكومته برمتها العمل سلفا على معالجتها. فبرنامج السلام الذي اعتمدته حكومته هو نفسه برنامج السلام الذي أقره الدستور، وعلى الرغم من أن هدفه لن يكون مجرد التوصل إلى اتفاق سلام فحسب، فإنه يسلّم بأن تنفيذه سيتيح فرصة هامة. وعليه، سنضمن عدم إضاعة تلك الفرصة بسبب الإخفاقات والمشاكل التي تواجه الإدارة الحالية في بداية ولايتها. وسنواصل في ذلك المسعى التشديد على مسائل نوع الجنس والانتماء العرقي والأطفال والضحايا والعدالة. وتحقيقا لتلك الغاية، يكتسي الدعم الذي يقدمه المجلس والدول الأعضاء فيه إلى جانب المجتمع الدولي، أهمية بالغة لضمان أن ترث الأجيال القادمة كولومبيا بلدا أكثر عدلا وأمانا وإنصافا ورخاء.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥ .